الاختناق:
قطاع غزة
تحت الحصار
الإسرائيلي

منظمة العفو الدولية

© Amnesty International

ثمة أكثر من 1.4 مليون فلسطيني، من الرجال والنساء والأطفال، عالقون في قطاع غزة. وتتسم حياتهم اليومية – في أرض يبلغ طولها 40 كيلومتراً وعرضها 9.5 كيلومتر – بنقص الطاقة، وقلة المياه بالأنابيب أو بانقطاعها ورداءة نوعيتها، وتدهور الرعاية الصحية. كما أن البطالة الجماهيرية والفقر المدقع وانعدام الأمن الغذائي تتفاقم وتتعمق بسبب الحصار الإسرائيلي.

ومنذ دخل الحصار على غزة حيز التنفيذ في عام 2007، فإن المعابر الخمسة بين غزة وإسرائيل أو الضفة الغربية، والتي يسيطر عليها الإسرائيليون ظلت مغلقة (أُنظر الخريطة على الصفحة 7). كما أن معبر رفح البري الوحيد على الحدود بين غزة ومصر يخضع لسيطرة السلطات المصرية، ويظل مغلقاً معظم الوقت. وتمنع عمليات الإغلاق تنقُّل الفلسطينيين من غزة وإليها في جميع الظروف باستثناء حفنة من الحالات الإنسانية الاستثنائية.

إن الحصار يحظر الصادرات ويقيد دخول السلع الأساسية، ومنها المواد الغذائية والوقود. وإن قسماً كبيراً من المواد الغذائية المتوفرة يأتي من الأمم المتحدة وغيرها من وكالات الإغاثة، أو يتم تهريبه عبر الأنفاق التي تمر تحت الحدود بين غزة ومصر، ثم تباع بأسعار باهظة إلى السكان المحاصرين.كما أن الحصار غالباً ما يمنع السكان من تلقي الرعاية الطبية الضرورية والعاجلة ومن متابعة معيشتهم.

من 27 ديسمبر/كانون الأول 2008 إلى 18 يناير/كانون الثاني 2009، تعرض سكان غزة إلى هجوم عسكري إسرائيلي مدمر – تحت اسم عملية «الرصاص المسكوب» – قالت إسرائيل إنها شنتها بهدف منع حماس وغيرها من الجماعات المسلحة الفلسطينية من إطلاق صواريخ عشوائية على إسرائيل. وقد قُتل ما لا يقل عن 1383 فلسطينياً، بينهم مئات المدنيين، وجُرح آلاف آخرون. كما دُمرت عدة آلاف من المنازل أو أُصيبت بأضرار جسيمة، بالإضافة إلى تدمير أنظمة الكهرباء والماء. ودُمرت مبان مدنية، بينها مستشفيات ومدارس، وأُصيبت أخرى بأضرار فادحة. والآن، بعد مرور عام على عملية «الرصاص المسكوب»، لا تزال غزة مقطوعة عن العالم الخارجي إلى حد كبير. ونظراً لحظر دخول معظم مواد البناء إلى غزة من قبل إسرائيل فإن سكان القطاع غير قادرين على إعادة بناء حياتهم المدمرة.

«إن لأهالي غزة، شأنهم شأن جميع البشر، الحق في حياة كريمة وخالية من المعاناة الطويلة الأجل وبلا تمييز. ويجب ألا يتعرضو لهذه العقوبة الجماعية المستمرة التي يفرضها عليهم الحصار».

ماكسويل غيلارد، المنسق الإنساني للأمم المتحدة المعني بالأراضي الفلسطينية المحتلة.

وتقول السلطات الإسرائيلية إن الحصار جاء رداً على الهجمات التي تشنها الجماعات الفلسطينية المسلحة، ولاسيما الصواريخ العشوائية التي تنطلق من غزة صوب جنوب إسرائيل. وفي نوفمبر/تشرين الثاني 2009، أعلنت حركة حماس وقفاً لإطلاق النار من طرف واحد، مع أنه انتُهك عدة مرات من قبل أعضاء الجماعات المسلحة الفلسطينية الأخرى. وفي تلك الأثناء، شنت قوات الجيش الإسرائيلي غارات منتظمة على غزة، واستمرت في قصف الأنفاق المحفورة تحت الحدود في رفح، والتي تُستخدم للتهريب بين غزة ومصر.

وفي الحقيقة، وأياً كان التبرير المعلن، فإن السلطات الإسرائيلية، بتقييدها وصول المواد الغذائية واللوازم الطبية والمعدات التعليمية ومواد البناء إلى غزة، إنما تفرض عقوبات جماعية على أهالي غزة جميعاً، ومعظمهم من الأطفال، ولا تستهدف المسؤولين عن إطلاق الصواريخ أو غيرها من الهجمات. وتزداد الأوضاع تردياً بسبب استمرار السلطات المصرية في إغلاق معبر رفح، ومؤخراً بإنشاء جدار فولاذي على طول الحدود مع رفح، وذلك بهدف منع التهريب عبر الحدود، الذي أصبح بمثابة شريان الحياة في غزة. بيد أن إسرائيل، بصفتها دولة الاحتلال، تتحمل المسؤولية الأولى عن ضمان رفاه سكان غزة.

يمين: مطحنة بدر بعد أن تعرضت للقصف إثر هجوم إسرائيلي جوي خلال عملية «الرصاص المسكوب»

قطاع غزة: زيادة العزلة

1991

اسرائيل تفتتح أول نقطة تفتيش لدخول قطاع غزة ومغادرته. ومع زحف عقد التسعينيات ذلك، يتم إنشاء مزيد من نقاط التفتيش وبناء جدار لإرغام السكان على المرور عبر نقاط التفتيش، التي تُفتح وتُغلق بشكل متقطع وغير متوقع. ويُشترط على الفلسطينيين الذين يعيشون هناك الحصول على تصاريح خاصة للسفر إلى الضفة الغربية.

سبتمبر/أيلول 2000

اندلاع الانتفاضة الثانية. وإسرائيل تحدُّ من منح التصاريح لدخول غزة أو مغادرتها، وتحصرها في الحالات الطبية «والإنسانية» فقط.

2003

إسرائيل تعتمد، على نطاق واسع، سياسة اعتقال الفلسطينيين الذين لهم عناوين مسجلة في غزة ويعيشون ويعملون ويدرسون في الضفة الغربية، وتقوم بترحيلهم إلى غزة.

أغسطس/آب 2005

إسرائيل تعلن «فك الارتباط» بغزة وتسحب المستوطنين الإسرائيليين، ولكنها تحتفظ بالسيطرة على المجال الجوي لغزة ومياهها الإقليمية وحدودها البرية مع إسرائيل. ويُنقل الجيش الإسرائيلي من رفح – وهي نقطة العبور الوحيدة بين غزة ومصر – ولكن إسرائيل تظل هي التي تتحكم فعلياً بالعبور وتقرر السماح لمن تريد باستخدام المعبر.

يناير/كانون الثاني 2006

حماس تفوز في الانتخابات البرلمانية للسلطة الفلسطينية؛ ويفرض المجتمع الدولي حظراً على السلطة الفلسطينية ويعلق المشاريع التنموية في الضفة الغربية وقطاع غزة

يونيو/حزيران 2007

حماس تسيطر على غزة. ويبدأ حصار إسرائيلي لمنع دخول المواد الغذائية والوقود وغيرها من السلع الأساسية إلى قطاع غزة. ويتم تقييد وتأخير نقل الحالات الطبية من المنطقة وإليها. ولا يُسمح للعائلات الغزية بزيارة الأقرباء في السجون الإسرائيلية. ومصر تغلق معبر رفح أمام الاستخدام اليومي، وتفتحه بشكل متقطع للسماح ببعض الانتقال من حين إلى آخر. وبحلول أكتوبر/تشرين الأول 2008، لم يُسمح سوى لنحو ثلث الشاحنات المحملة بالمساعدات والمستوردات بدخول غزة في مايو/أيار 2007.

27 ديسمبر/كانون الأول 2008

إسرائيل تشن هجوماً حربياً ضخماً – باسم «الرصاص المسكوب»- على غزة، وتمنع وسائل الإعلام ووكالات المساعدات من دخول المنطقة. وفي الأسابيع الثلاثة التالية، يقتل الجيش الإسرائيلي ما لا يقل عن 1383 فلسطينياً، بينهم 333 طفلاً. بينما يُقتل ثلاثة عشر إسرائيلياً، بينهم ثلاثة مدنيين قُتلوا في جنوب إسرائيل في هجمات صاروخية شنتها الجماعات المسلحة الفلسطينية.

© Iad al-Nadim

يمين: حليمة مصلح وأطفالها نور ونانسي وناريمان ونرمين، خارج هكيل منزلهم المؤقت، حيث تعيش العائلة بعد هدم منزلها من قبل الجيش الإسرائيلي. أعلى: توفي سمير النديم، وهو أب لثلاثة أطفال، بعد أن تم تأخير مغادرته غزة لإجراء عملية في القلب لمدة 22 يوماً. وعندما سمحت له السلطات الإسرائيلية بمغادرة القطاع في 29 أكتوبر/تشرين الأول 2009، كان سمير قد فقد الوعي وبقي على قيد الحياة بواسطة أجهزة التنفس الاصطناعي. ولدى وصوله إلى أحد مستشفيات الضفة الغربية، كان مريضاً للغاية، بحيث لم يتمكن الجراحون من إجراء عملية جراحية له، وفارق الحياة نتيجة لسكته قلبية في 1 نوفمبر/تشرين الثاني 2009. وقد أنكرت السلطات الإسرائيلية أية مسؤولية عن عملية التأخير التي تسببت في وفاة سمير النديم، وقالت إنها اتبعت الإجراءات البيروقراطية النموذجية.

© Amnesty International

عائلات ليس لها بيوت تؤويها

بعد مرور عام على عملية «الرصاص المسكوب»، لا يزال أكثر من 20,000 شخص، ممن نزحوا من بيوتهم إبان الهجوم العسكري الإسرائيلي، يعيشون في أماكن إقامة مؤقتة. ثمة عائلات قادرة على استئجار شقق، ولكن العديد من العائلات الأخرى تعيش في خيام أو مساكن بدائية، أو تقيم مع أقرباء في منازل مكتظة أصلاً.

عائلة مصلح

يعيش محمد وحليمة مصلح وأطفالهما الأربعة في قرية جحر الديك، الواقعة جنوب مدينة غزة. وكانت العائلة قد فرت من منزلها في بداية عملية «الرصاص المسكوب». وأثناء وجودها بعيداً عن منزلها، قامت جرافات الجيش الإسرائيلي بهدمه.

«في اليومين الأولين للقصف بقينا في منزلنا، ولكننا غادرناه عندما قصفوا المنزل الذي يقع بجوار منزلنا. لم نأخذ أي شيء معنا ... وعندما عدنا إليه، وجدنا كل شيء محطم، وبدأ الناس بإعطائنا طعاماً لأنه لم يكن لدينا شيء».

محمد مصلح

في الأشهر الستة الأولى بعد عودتهم إلى جحر الديك، عاش أفراد العائلة في خيمة بلاستيكية، كانت تسرب المياه عند هطول المطر. ثم استبدلوا تلك الخيمة وأنشأوا هيكلاً مؤقتاً أقوى (أُنظر الصورة)، وهم يبنون الآن منزلاً بسيطاً، ولكنه دائم، من الطوب. بيد أن العائلة تخشى أن توغلات الجيش الإسرائيلي المستمرة يمكن أن تدمر الشيء القليل الذي بقي لديهم.

«منذ يوليو/تموز، ما انفك الجيش يأتي إلى المنطقة [خلال التوغلات] ... وقد قال لنا الجنود: «لم تروا شيئاً بعد؛ ففي المرة القادمة سنهدم البيوت فوق رؤوسكم».

حليمة مصلح

مرضى تحت الحصار

منذ انتهاء الهجوم العسكري الإسرائيلي على غزة، واجه القطاع الصحي الصعب أصلاً معركة قاسية ضد التيار للوقوف على قدميه مرة أخرى. وأثناء فترة الحصار المستمر، ابتُلي هذا القطاع بنقص المعدات والتجهيزات الطبية. وقام موظفو الحدود الإسرائيليون بإعادة الشاحنات التابعة لمنظمة الصحة العالمية، المحملة بالمعدات الطبية والمرسلة إلى مستشفيات غزة مراراً وتكراراً من دون تفسير.

وعقب إغلاق إسرائيل للمعابر، كان يُشترط على الأشخاص الذين كانوا في حالة مرضية لا يمكن علاجها داخل غزة، التقدم بطلب تصاريح لمغادرة المنطقة لتلقي المعالجة إما في مستشفيات أجنبية أو في مستشفيات فلسطينية في الضفة الغربية. وكثيراً ما تعمد السلطات الإسرائيلية إلى تأخير أو رفض منح تلك التصاريح.

© Amnesty International

أطفال يقفون خارج مدرسة عمر بن الخطاب للبنات. وبسبب عدم توفر الزجاج لا يمكن إصلاح نوافذ غرف الصفوف.

وعلاوة على ذلك، فإن منح التصاريح يشترط الحصول على الكثير من الوثائق المدعِّمة من المستشفيات في غزة ومن وزارة الصحة في رام الله بالضفة الغربية. ونظراً لتردي مستوى الاتصال بين الفصيلين المتعارضين، حماس في غزة وفتح في الضفة الغربية، فإن الحصول على الوثائق الضرورية يخضع لعمليات التأخير البيروقراطي. كما حدث كذلك تأخير لمنح تصاريح السفر عبر معبر رفح من قبل الجانب المصري.

وقد أشارت منظمة الصحة العالمية إلى أن ثمة مخاطر بسبب عمليات التأخير على هؤلاء الذين هم في أمس الحاجة لتلقي العلاج العاجل. كما أنها أشارت إلى وفاة 28 مريضاً بينما هم في انتظار الحصول على التصاريح في عام 2009، 14 منهم كانوا في انتظار العبور عبر معبر إريز إلى إسرائيل. وكان يمكن ألا يقع بعض تلك الوفيات لو لم يحدث التأخير الذي سبَّبه الحصار.

أطفال المدارس يتعلمون دروساً قاسية من الحياة

إن أكثر من نصف عدد سكان غزة دون سن الثامنة عشرة. وإن الأنشطة اليومية للأطفال، من قبيل الذهاب إلى المدرسة، تتأثر بصورة حادة من جراء استمرار الحصار.

ففي مطلع العام الدراسي 2009-2010، اضطر العديد من الطلبة في غزة إلى الدراسة من دون قرطاسية أو كتب مدرسية، لأن إسرائيل أوقفت شاحنات محمَّلة بمواد الغرف الصفية عند معبر كرم أبو سالم (أُنظر الخريطة على الصفحة 7).

وقد لحقت أضرار بنحو 280 مدرسة من أصل 641 مدرسة في غزة، ودُمرت 18 مدرسة إبان العملية العسكرية الإسرائيلية في 2009-2008. وقد ثبت أن إصلاح المدارس المدمرة والمتضررة أمر في غاية الصعوبة بسبب الحصار واستمرار القيود المفروضة على دخول مواد البناء. وبسبب عدم إمكانية الحصول على الزجاج، فإن النوافذ المكسورة للمدارس المدمرة تُغطى بقطع البلاستيك والخشب. وحيث كان يحاول الأطفال الدراسة فقد اكتفوا بفصول إما مفتوحة للعراء وإما فصول لا ترى الضوء الطبيعي. وفي أواخر ديسمبر/كانون الثاني 2009، وتحت ضغط من الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون، أعلنت إسرائيل أنها سوف تسمح بنقل الزجاج إلى غزة.

© Amnesty International

أصبحت المصانع وسبل المعيشة رماداً

لقد أدت عملية «الرصاص المسكوب» إلى تدمير المباني أو المعدات أو المخزونات لنحو 700 مشروع خاص من القطاعات الصناعية والزراعية والتجارية تدميراً تاماً أو ألحقت بها أضراراً جسيمة. كما أن الحصار، الذي يخنق التجارة الفلسطينية بالحد من الواردات وحظر الصادرات فعلياً، جعل من إعادة بناء المشاريع التجارية المدمَّرة أمراً شبه مستحيل.

مطحنة بدر

في 10 يناير/كانون الثاني 2009، قُصفت مطحنة بدر في السودانية، الواقعة غرب جباليا في شمال غرب مدينة غزة. وكانت المطحنة التي يديرها الإخوة حمادة توفر عملاً لنحو 85 شخصاً، وبالتالي تقدم مساعدة إلى دائرة أوسع من عائلات العاملين فيها في المنطقة.

وقد قُصف قلب المطحنة، مما أدى إلى تدمير ثلاثة طوابق والآلات التي تُستخدم لغربلة القمح على الأرض. كما تم إلحاق أَضرار جسيمة بمرافق التخزين على جانبي المبنى الرئيسي، مما تسبب بإتلاف القمح الموجود في داخلها. وبلغ إجمالي تكاليف المبنى والمعدات التي فُقدت في الهجوم، بما فيها نظام التنقية المحوسب، نحو 209,000 دولار أمريكي.

«إن طبيعة الضربات، ولاسيما الاستهداف الدقيق للآلات الأساسية، تشير إلى أن المقصود كان شل القدرات الإنتاجية للمصنع».

من تقرير بعثة الأمم المتحدة لتقصي الحقائق بشأن نزاع غزة (2009)، الفقرة 50.

حمدان حمادة يقف بجانب مطحنته المدمرة في غزة.

وبعد مرور عام على عملية «الرصاص المسكوب»، لا تستطيع عائلة حمادة الحصول حتى على جزء من الاسمنت والحديد الضروريين لإصلاح المبنى. وقد جمع الإخوة حمادة قائمة بالآلات المحددة التي ينبغي استبدالها من أجل استئناف الإنتاج، ولكن السلطات الإسرائيلية ترفض السماح لهم بإدخالها إلى غزة.

وقبل عام 2000، كان القطاع الخاص في غزة يشغِّل أكثر من 110,000 شخص، ولكن الانهيار الاقتصادي السريع أدى إلى فقدان الوظائف على نحو متصاعد. وفي ديسمبر/كانون الأول 2009، أعلنت الأمم المتحدة أن معدلات البطالة في غزة بلغت أكثر من 40 بالمئة.

© Amnesty International

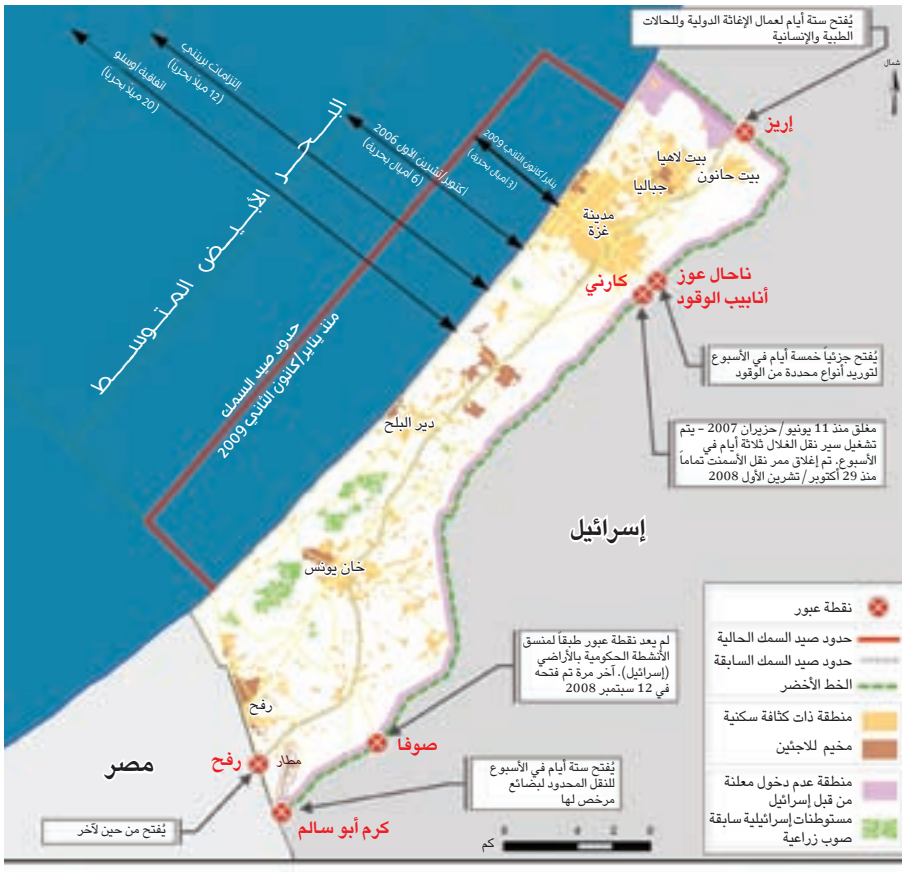

© United Nations, Office for the Coordination of Humanitarian Affairs (OCHA)

أعلى: أطلق الجنود الإسرائيليون النار على أشرف أبو سليمان (16 عاماً) بينما كان متجهاً لزيارة أحد أصدقائه على الشاطئ في الطرف الشمالي من قطاع غزة بالقرب من «المنطقة العازلة». وبعد مرور شهر على تأهيله، لا تزال الحركة في رجله اليمنى محدودة للغاية، وغير قادر على تحريك ذراعه اليمنى.

يسار: خريطة لقطاع غزة تُظهر حدود الصيد الجديدة و«المنطقة العازلة».

الصيد والزراعة – من المهن الخطرة

خلال عملية «الرصاص المسكوب»، عمدت إسرائيل إلى توسيع «المنطقة العازلة» التي تقيمها على الأراضي الفلسطينية على طول الجانبين الشرقي والشمالي لقطاع غزة. وتمتد هذه المنطقة العازلة الآن إلى عمق كيلومترين داخل القطاع في بعض الأماكن، حيث تلتهم 30 بالمئة من مساحة الأراضي الزراعية لقطاع غزة. ويتعرض المزارعون وغيرهم من الفلسطينيين الذين يدخلون هذه المنطقة إلى خطر إطلاق النار عليهم من قبل الجيش الإسرائيلي (أُنظر الصورة). كما أن الجيش الإسرائيلي يطلق النار بشكل منتظم على الصيادين الفلسطينيين لتنفيذ الحظر الذي تفرضه إسرائيل على عمليات الصيد في المناطق الواقعة على بعد أكثر من ثلاثة أميال بحرية عن ساحل غزة – وفي هذا إشارة إلى استمرار إحكام السيطرة الإسرائيلية على حدود غزة ومجالها الجوي ومياهها الإقليمية.

لقد كان الصيد يشكل صناعة رئيسية في غزة، توفر فرص عمل كثيرة كان السكان بأمسّ الحاجة إليها، بالإضافة إلى توفير دخل للعائلات المحلية.

ومنذ عام 2000، عندما سُمح للفلسطينيين بالصيد على بعد 20 ميلاً بحرياً من الشاطئ، عمدت السلطات الإسرائيلية إلى تقليص المنطقة التي يُسمح للصيادين الفلسطينيين بالعمل فيها بشكل تدريجي. وعقب عملية «الرصاص المسكوب»، تم تقليص منطقة الصيد من ستة أميال إلى ثلاثة أميال بحرية فقط – ومع ذلك فقد اشتكى الصيادون الفلسطينيون إلى منظمة العفو الدولية قائلين إنه «بعد ميلين ونصف، يبدأ الإسرائيليون بإطلاق النار». ومن المعروف أنه في المياه القريبة جداً من الساحل تعيش كميات قليلة من الأسماك الصغيرة. إن هذا الصيد المحدود، مع ارتفاع أسعار المحروقات، يعني أن استخدام القوارب الكبيرة يعرِّض أصحابها لمخاطر الخسارة. ولذا فإن الصيادين الغزيين يستخدمون القوارب الصغيرة لصيدهم الهزيل، تاركين القوارب الأكبر غير مستعملة، يأكلها الصدأ وهي راسية في الميناء.

«لا يجوز في أية حال حرمان أي شعب من أسباب عيشه الخاصة».

المادة 1، الفقرة 2 من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

خاتمة

إن إسرائيل، بصفتها دولة احتلال، ملزمة بموجب القانون الإنساني الدولي بضمان رفاه سكان غزة بلا تمييز. ويتعين عليها احترام الحقوق الإنسانية للسكان، بما فيها الحق في الرعاية الصحية والتعليم والعمل والحصول على مستوى معيشة كاف، والذي يشمل الحق في الحصول على الغذاء والمسكن الكافيين.

إن الحصار يشكل عقاباً جماعياً بموجب القانون الدولي. وإن الحكومة الإسرائيلية، بمنعها دخول المواد الضرورية للغاية والمساعدات الخاصة بالتأهيل وإعادة البناء عقب عملية «الرصاص المسكوب»، إنما تستمر في تعميق معاناة السكان المدنيين في غزة، وتنتهك التزاماتها القانونية الملزمة.

صورة الغلاف: تلميذات يحاولن عبور شارع غمرته السيول في غزة. © Associated Press

بادر إلى التحرك الآن

يرجى دعوة السلطات الإسرائيلية إلى رفع الحصار عن غزة

ودعوة الحكومة الإسرائيلية إلى:

- رفع الحصار وفتح جميع نقاط العبور الخاضعة لسيطرتها فوراً:
  - السماح بدخول الوقود والمواد الغذائية وغيرها من المواد الضرورية إلى غزة بلا قيود، والسماح بدخول التجهيزات التعليمية والطبية بحرية، بالإضافة إلى مواد البناء الضرورية لإعادة البناء وجميع المواد الأخرى التي تعتبر أساسية لتمكين أهالي غزة من التمتع بحقوقهم الإنسانية.
  - السماح بتصدير السلع من غزة واستيراد المواد الخام وغيرها من المواد الضرورية للإنتاج الصناعي في غزة.
- إعادة جميع الأراضي الصالحة للزراعة في داخل غزة والمستخدمة حالياً كمنطقة عازلة فوراً.
- الاتفاق مع الممثلين الفلسطينيين على منطقة صيد عادلة تمثل مساحة مساوية كتلك التي تتمتع بها إسرائيل من ساحلها من أجل صيد الأسماك.
- ضمان عدم استخدام قوات الأمن الإسرائيلية المرابطة على حدود غزة للقوة ما لم يكن ذلك ضرورياً لمواجهة تهديدات حقيقية، وعدم استخدام القوة المميتة إلا في الظروف التي يسمح بها القانون الدولي.

يرجى كتابة رسائل إلى المسؤولين الثلاثة التالية أسماؤهم لممارسة أقصى قدر من التأثير عليهم:

شيمون بيريس
رئيس دولة إسرائيل
مكتب الرئيس
3 شارع هناسي
القدس، 92188، إسرائيل
فاكس: 1033 561 2 972+
4838 566 2 972+
المخاطبة: فخامة الرئيس

بنيامين نتنياهو
رئيس الوزراء
مكتب رئيس الوزراء
3 شارع كبلان
ص ب 187
كريات بن غوريون
هاكريا، القدس 91950
إسرائيل
فاكس 1: 4838 566 2 972+
فاكس 2: 6496659-2 972+
فاكس 3: 2631 651-2 -972+
المخاطبة: دولة رئيس الحكومة

كما يرجى دعوة السلطة الفلسطينية وإدارة حركة حماس في غزة إلى تحسين مستوى التنسيق وتيسير نقل المرضى الذين يحتاجون إلى المعالجة الطبية خارج قطاع غزة.

الدكتور فتحي أبو مغلي
وزير الصحة
وزارة الصحة
ص.ب 14
نابلس
السلطة الوطنية الفلسطينية، عن طريق إسرائيل
فاكس: 2408979-2-970+
بريد إلكتروني:
dr.fathiabumoghli@gmail.com
المخاطبة: معالي الوزير

الدكتور باسم نعيم
وزير الصحة
فاكس: 2826295-8-970+
بريد إلكتروني: mdpr2000@gmail.com
المخاطبة: معالي الدكتور نعيم

كما يرجى دعوة إدارة حركة حماس في غزة إلى الوقف الدائم لجميع الهجمات الصاروخية العشوائية على إسرائيل.

إسماعيل عبدالسلام أحمد هنية
رئيس وزراء إدارة حماس في غزة
فاكس: 4815 288 8 (or 970) 972+
4493 288 8 (or 970) 972+
الاتصال عبر الشبكة الدولية على الوصلة:
http://www.pmo.gov.ps/index.php?option=com_contact&view=contact&id=1&Itemid=79
المخاطبة: سعادة السيد هنية

منظمة العفو الدولية حركة عالمية تضم 2.2 مليون شخص يناضلون في أكثر من 150 بلداً ومنطقة من أجل وضع حد للانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان.

وتتمثل رؤيتنا في تمتع كل شخص بجميع حقوق الإنسان المكرسة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وغيره من المعايير الدولية لحقوق الإنسان.

ومنظمتنا مستقلة عن أية حكومة أو إيديولوجية سياسية أو مصلحة اقتصادية أو دين – ومصدر تمويلها الرئيسي هو مساهمات عضويتها وما تتلقاه من هبات عامة.

AMNESTY INTERNATIONAL

يناير/كانون الثاني 2010
January 2010
رقم الوثيقة:
Index: MDE 15/002/2010

Amnesty International
International Secretariat
Peter Benenson House
1 Easton Street, London
WC1X 0DW, UK
www.amnesty.org